الفصل السابع

الاتحاد الأوروبي والقدس

نهال قاسم

اشتد اهتمام الأوروبيين بفلسطين في أواخر القرن الثامن عشر، أوائل القرن التاسع عشر، منذ اقتراب الرأسمالية الأوروبية من مرحلة الإمبريالية، بالتوازي مع النهم الإمبريالي إلى الفتوحات، واحتلال المستعمرات، تأكد ذلك من حملة نابليون في مصر والشرق، في الفترة المذكورة، والصراع الذي احتدم بين الدول الاستعمارية الأوروبية لوراثة «الرجل المريض»، وهو الاسم الذي حملته الدولة العثمانية، منذ وهنت، في أواخر القرن الثامن عشر، وحتى سقطت، بعد عقدين من بدء القرن العشرين.

يرى أنصار الوحدة الأوروبية أن التوجه الوحدوي الأوروبي راسخٌ في القدم، وأن أوروبا، رغم الحروب التي اشتعلت بين دولها، كانت، دومًا، تظهر على شكل مدينة موحدة ثقافيًا، ودينيًا، واقتصاديًا، وكان من جراء انقسام أوروبا، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى شرق اشتراكي، وغرب رأسمالي، أن بدأت فكرة وحدة أوروبا الغربية تأخذ أبعادا جديدة، كنتيجة سياسية، واقتصادية للحرب، التي أزاحت أوروبا عن طريق السيادة العالمية، لصالح القوتين العظميين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، فضلًا على الاهتمام بقضايا الأمن الأوروبي لاتساع رقعة الدول الاشتراكية، والرغبة في امتصاص الطاقة القومية الألمانية، التي كثيرًا ما تسببت في دخول القارة في حروب شرسة[1].

لقد بدأ النشاط الجماعي الأوروبي، عقب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)، وقبل توقيع «معاهدة روما»، في آذار/ مارس ١٩٥٧، التي أنشأت الجماعة الأوروبية، في واقع تاريخي، له أبعاده الفكرية، والاقتصادية، والسياسية، والعسكرية الأمنية، حيث سعت أوروبا إلى خلق قوة دولية ثالثة تسمح بالتوازن الدولي بين السيادتين، الأمريكية، والسوفييتية، ووضع حدًا للتمزق الداخلي، الذي أصاب وسط أوروبا، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومواجهة

المشكلة الألمانية، بصفة خاصة، وتحقيق نوع من الاندماج السياسي بين مختلف شعوب دول أوروبا الغربية، والتعايش السلمي بين المعسكرين، الاشتراكي، والرأسمالي، ووضع حد للصراع الأيديولوجي بينهما[٢].

لقد استثمرت إسرائيل فرصة انقسام أوروبا على نفسها، فاستصدرت إسرائيل قرارًا، من الكنيست في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠، قضى بنقل العاصمة إلى القدس، بدلًا من تل أبيب، في مخالفة صريحة لقرار مجلس الأمن رقم ٦٩/ ١٩٤٩، الذي أوصى بقبول إسرائيل عضوًا في الأمم المتحدة، بناء على بقاء القدس على حالها (١٩٤٨)، وكانت هولندا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي قامت بنقل سفارتها إلى القدس، الأمر الذي يؤكد رفض أوروبا اتخاذ القدس عاصمة للكيان الصهيوني[٣].

كان التعاون السياسي بين دول المجموعة الأوروبية قد تأخر، عمليًا، حتى قمة لاهاي، في أواخر عام (١٩٦٩)، التي اتفق فيها رؤساء دول وحكومات «المجموعة» على ضرورة الانتقال من مرحلة التعاون، والوحدة الاقتصادية، إلى الوحدة السياسية. وبعد قمة باريس (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢)، أصبح التعاون السياسي حقيقة قائمة، لها آلياتها، التي تقوم على اجتماعات وزراء خارجية دول المجموعة، دوريًا، أربع مرات في العام، بدلًا من مرتين، للتداول في أمور السياسة الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بالمصالح الأوروبية، بالتعاون، والتنسيق مع سفارات دول «المجموعة» لدى الدول الأخرى، والبعثات الدائمة لدى المنظمات الدولية، بالإضافة إلى الاعتماد الدبلوماسي لدى كل سفارة من السفارات، على أن تقوم الدولة التي تشغل رئاسة مجلس وزراء الجماعة، بمتابعة الأمور التنظيمية[٤].

لقد بدا عجز الموقف الأوروبي عن فهم ما يجري في منطقة الشرق الأوسط، وانحيازه للعدو الصهيوني في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حتى تفجَّرت المنطقة، في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وشعرت أوروبا الغربية بخطورة البعد الدولي للصراع. ومع تصاعد المقاومة الفلسطينية، واستمرار حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، بدأ التحول تجاه القضية الفلسطينية بين قطاعات من الرأي العام العربي، وكذا في الموقف الأوروبي الموحد تجاه الصراع[٥]. حيث بدأ انشغال المجتمع الدولي، والجماعة الأوروبية بأوضاع مدينة القدس، ومصيرها، منذ مطلع الاحتلال، فقد صدر قرار الجمعية العامة، رقم ٢٢٥٣، في ٤ تموز/ يوليو١٩٦٧، الذي دعا إسرائيل إلى إلغاء كافة التدابير الرامية إلى تغيير ملامح القدس، التاريخية، والسكانية، والامتناع عنها، مستقبلًا. وحينما صدر القرار ٢٤٢، أبدت فرنسا اهتمامها بالقدس، وأعربت عن قلقها، لعدم وجود فقرة خاصة بالقدس في مشروع القرار، الصادر عن مجلس الأمن، ولم تقتنع باريس بفاعليته، إلا عندما أورد مندوب بريطانيا إشارة إلى قرار الجمعية العامة، في ٤ تموز/ يوليو[٦].

يذكر أن الاهتمام الأوروبي بفلسطين لم يكن وليد القرن الماضي، بل إنه يعود إلى قرون طويلة من الزمان، حيث اختلطت الأهمية السياسية، مع العوامل الدينية، والاقتصادية، والأمنية مع العالم العربي، الذي يشكل بعدًا جغرافيًا، وإستراتيجيًا مهمًا للقارة الأوروبية، والذي بدأ يتخذ طابعًا عمليًا، مع بداية حملات الفرنجة، في القرن الحادي عشر، كما تركزت توجهات كل من روسيا، وفرنسا، وإنجلترا نحو الأماكن المقدسة بصورة مكثفة منذ منتصف القرن التاسع عشر، وظهر اهتمام هذه الدول بالمركز الإستراتيجي الحيوي لفلسطين، التي تقع في قلب المنطقة العربية المؤدية إلى الشرق، على طريق التجارة والاتصال بين الشرق، والغرب، فشرعت تلك الدول في إنشاء قنصليات في القدس لرعاية مصالحها في المنطقة، وتحت ذريعة حماية اليهود الموجودين في فلسطين[٧]. فضلًا على التوجه البريطاني

لتأسيس إمبراطورية كبرى، متوسطية، أو شرقية، أو غربية في الشرق، للسيطرة على موارده، لكن وجود السلطة العثمانية، آنذاك، حال دون تحقيق ذاك الطموح الاستعماري. ومن هنا يمكن فهم مقولة «بونابرت» التي ذكر فيها «لو كنت حصلت على عكا لكنت وصلت القسطنطينية، والهند، كنت سأغير العالم»، وكذا الدعوة الفرنسية المبكرة، على يد بونابرت، لتوطين اليهود في فلسطين، أو مملكة القدس القديمة، وتشابه الرؤية الفرنسية الاستعمارية مع ما طرحته، لاحقًا، بقية القوى الأوروبية، حيث اعتبر الساسة البريطانيون أكثر من روَّج لها، منهم، على سبيل المثال، الكولونيل تشارلز هنري تشرشل، في خمسينيات القرن التاسع عشر، الذي نادى بسرعة الانقضاض على سوريا عامة، وفلسطين خاصة، بعد إخراج محمد علي باشا من سوريا (١٨٤٠)، حفاظًا على المصالح الاستعمارية البريطانية في المنطقة، واللورد ميتفورد الذي عدد مميزات توطين اليهود في فلسطين، تحت الحماية البريطانية، منذ عام ١٨٤٥، التي توجت بكل من «وعد بلفور» للصهاينة (١٩١٧)، بعد الحرب العالمية الأولى، والانتداب البريطاني على فلسطين، ما بين عامي ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨، وهي المرحلة التي شهدت نهايتها قيام إسرائيل على أشلاء من الكيان الفلسطيني[٨]!

لقد كانت الأعوام التي واكبت الخروج المصري من سورية (١٨٤٠) من أكثر المراحل التي تأثرت بالنشاط البريطاني الاستعماري تجاه فلسطين، فكانت القنصلية البريطانية في القدس أول من رعى المشروعات الاستيطانية اليهودية في فلسطين، وقد مارست بريطانيا ضغوطًا على السلطان العثماني لفتح أبواب فلسطين أمام المهاجرين اليهود. كما سعى القائد الألماني، مولتكه، عام ١٨٧٠، لجعل فلسطين مستعمرة ألمانية وفي سبيل ذلك تأسست عدة مستعمرات ألمانية بجوار بعض المدن الفلسطينية الكبيرة (حيفا، والقدس، ويافا)، كما قام المموِّل الألماني اليهودي، موريس دي هيرش، ما بين عامي ١٨٣١ ـ ١٨٩٦، بجهد كبير في تأسيس «الاتحاد الإسرائيلي العالمي»، وأصبحت برلين، آنذاك، العاصمة المالية للصهيونية الأوروبية، كما كان الكتَّاب اليهود الألمان من أبرز زعماء الحركة الصهيونية، وغدت الألمانية لغة المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧)، وقد رحب تيودورهرتزل بالحماية الألمانية للمشروع الصهيوني الاستيطاني بفلسطين، وتفضيلها عن الحماية البريطانية، نظرًا للعلاقة القوية بين ألمانيا، والإمبراطورية العثمانية، صاحبة اليد العليا في فلسطين، في أواخر القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين.

لقد تواكبت مساعي هؤلاء الاستعماريين مع تصاعد الأهمية الإستراتيجية لفلسطين، على الجناح الشرقي لقناة السويس، وتعقد المصالح، والأطماع البريطانية في المنطقة العربية، وتلمس الأهمية البترولية لهذه المنطقة؛ لذا سعت بريطانيا، أثناء الحرب العالمية الأولى لكي تختص باستعمار فلسطين بعد الحرب، وإصدار «وعد بلفور» عام ١٩١٧، الذي لم يأت على ذكر فلسطين، وأصحابها التاريخيين، وبعد أربعين يومًا على إصداره دخل القائد البريطاني، اللنبي، القدس، في ١٩/ ١٢/ ١٩١٧، لتضع قواته نهاية للحكم العثماني فيها[٩].

منذ ظهور التعاون السياسي الأوروبي، لعبت فرنسا دورًا بارزًا في تحريك مجموعة الدول المترددة باتخاذ خطوات أكثر فاعلية، وإيجابية تجاه أزمة الشرق الأوسط، كما بدأت فرنسا في إجراء تعديل كبير في سياستها الخارجية من الصراع العربي ـ الإسرائيلي أثناء، وبعد عدوان ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧[١٠]، التي تمكنت إسرائيل فيها من الاستيلاء على القدس الشرقية، وشرعت، على الفور، في اتخاذ الإجراءات القانونية، والإدارية، والمادية، لتغيير طابع المدينة العربي، والإسلامي، وإضفاء الطابع اليهودي عليها، فأعلنت، رسميًا في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ضم القدس

إليها، وقد اتخذ المجتمع الدولي موقفًا شبه موحد، دعا فيه إسرائيل إلى إلغاء كافة التدابيرالتي اتخذتها لتغيير وضع القدس، والامتناع عنها، مستقبلًا، في القرار رقم ٢٢٥٣، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٤ تموز/ يوليو ١٩٦٧، والقرار ٢٢٥٤، لتؤكد دول الجماعة من جديد موقفها من ضم القدس، والإعراب عن أسفها لعدم الامتثال للقرارالسابق، مطالبة إسرائيل بالتراجع عن تدابيرها تجاه المدينة المقدسة، وهو القرار الذي قامت كل الدول بالتصويت لصالحه، فيما عدا إيطاليا، التي امتنعت عن التصويت عليه [١١].

لقد كان الموقف الفرنسي أكثر جدية، وصراحة، وميلًا تجاه عودة الحق لأصحابه، خاصة مع وصول الجنرال شارل ديجول إلى سدة الرئاسة الفرنسية، الذي طالب إسرائيل، في المؤتمر الصحفي، الذي عقده في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٦٧، بالانسحاب إلى ما وراء خطوط ٤ حزيران/ يونيو١٩٦٧، مشيرًا إلى ميول إسرائيل التوسعية، منذ حملة السويس، عام ١٩٥٦، وإنه لن يقبل بسياسة الأمر الواقع[١٢] التي تمارسها إسرائيل في القدس، وإنها لا تملك أي سيادة على أي جزء فيها، وإن فرنسا ستدافع عن هذا الأمر الواقع، لا لسبب سوى المحافظة على السلام في المنطقة، وإن كل ما تدعيه إسرائيل من شرعية ترجع إلى عهد التوراة، فهو ليس إلا وهمًا يناقض كل تاريخ، وقانون، كما أعلن «ديجول»، عن وقف شحن الأسلحة إلى إسرائيل، وتمسك بالقرار ٢٤٢، الصادرمن مجلس الأمن، ونص على انسحاب إسرائيل من «الأراضي» ـ وليس «أراضٍ» ـ التي احتلتها عام ١٩٦٧ [١٣].

لقد كان الموقف الفرنسي بداية لتوتر العلاقات الفرنسية ـ الإسرائيلية، بعد اقتناع ديجول بأطماع إسرائيل الاستعمارية، ورفضه التعليل الإسرائيلي للحرب بأنها «دفاعية»، ثم قراره بحظر بيع الأسلحة لها، والموقف الفرنسي من تهويد القدس الذي كان له أثره في تدهور العلاقات الثنائية إلى أدنى مستوياتها، عام ١٩٧٢، في أعقاب نشوب أزمة حادة بين البلدين، نتيجة رفض فرنسا إقامة عروض أسبوع إسرائيل الثقافي في القدس، على مسرح يهودي، ومطالبتها بإقامة العروض على مسرح مستأجر، حتى لا تتورط في اعتراف ضمني بشرعية الاحتلال الإسرائيلي، ودعوة الرئيس الفرنسي الأسبق، فرنسوا ميتران، لإسرائيل، في آذار/ مارس ١٩٨٢، في الكنيست إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه الكاملة، المتمثلة في إقامة دولته المستقلة فوق الأراضي التي احتلتها في عدوان ١٩٦٧، بما فيها القدس. وكذا في زيارة الرئيس الفرنسي الأسبق، جاك شيراك إلى القدس المحتلة عام ١٩٩٦، التي أكد فيها على الموقف الفرنسي من القدس [١٤].

أما الموقف الإيطالي من حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، والذي تحدد في ضوء علاقات إيطاليا القوية مع العالم العربي، ووجودها الجغرافي الممتد في البحر المتوسط، وارتباطاتها بالتحالف الأطلسي، وطغيان المصالح الذاتية التجارية، والنفطية بوجه خاص على شعور التعاطف التاريخي مع إسرائيل، حيث إنها كانت من الدول التي تضررت مصالحها الاقتصادية، إلى حدٍّ بالغ، بإغلاق قناة السويس في إثر الحرب، فضلًا على تحمسها للدور الأوروبي في حل المشكلة الدولية، ولدور الأمم المتحدة، وعدم انفراد الدولتين العظميين بذلك الدور؛ لذا بدأت السياسة الإيطالية، منذ عام ١٩٦٩، تربط بين محاولة إقرار السلام في البحر المتوسط، وضرورة تسوية مأساة الشعب الفلسطيني، وضمان حقوقه بالقدر الذي يستوجب ضمان أمن إسرائيل، كما انشغلت إيطاليا بمستقبل مدينة القدس، وما يحدث فيها، متأثرة في ذلك بموقف الفاتيكان المعارض لضم المدينة المقدسة لإسرائيل!

لقد لعبت القوى اليسارية دورًا في إشعال الاهتمام بالقضية، خاصة الحزب الشيوعي الإيطالي، الذي يعتبر من

أكبر الأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا، واعترافه، منذ فترة مبكرة، بحقوق الشعب الفلسطيني، والترويج لاقتراح «الدولة الديمقراطية»، اللاطائفية، لحل المشكلة الفلسطينية، في تفهم لهدف، وطبيعة الصراع في الشرق الأوسط[١٥].

تشابه الموقف البريطاني مع الأمريكي، حيث أعطت بريطانيا الضوء الأخضر للاحتلال الإسرائيلي، حتى لا ينسحب من كامل الأراضي العربية، ومن ناحية أخرى فقد عملت على تخدير الرأي العام العربي، الذي كان يحملها مسؤولية اغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني، وتمكين الحركة الصهيونية من تثبيت أقدامها في فلسطين، أثناء انتداب بريطانيا عليها؛ لذا أعلنت بريطانيا بأنها لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أو بالقدس العربية جزءًا من الأراضي التي تشملها السيادة الإسرائيلية، مؤكدة بأن سفارتها في إسرائيل لن تنقل إلى القدس حتى تتم تسوية قضية الشرق الأوسط.

لعل تتبع التصريحات، والمواقف البريطانية، تجاه القدس، يعطي إيحاءً بربط نقل سفارتها، في إسرائيل، إلى القدس بالتوصل إلى تسوية، وهو ما قد يعني موافقة، ضمنية، بالقدس، عاصمة للكيان الصهيوني، وأن تأكيداتها بعدم الاعتراف بضم القدس هو اعتراض وقتي.

كما تشابه الموقف الألماني، مع الإيطالي في إعلان الحياد السياسي، والعسكري، تجاه طرفي الصراع، الأمر الذي عزز موقف إسرائيل استمرارها في احتلال الأرضي العربية [١٦].

يمكن التأريخ لبداية الموقف الأوروبي الجماعي من قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، التي كانت من أهم، وأول الموضوعات المطروحة على جدول أعمال التعاون السياسي الأوروبي، ففي اجتماع وزراء خارجية دول السوق الأوروبية، في ميونيخ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠)، الذي انتهى بالاتفاق بأن تلك القضية (الأزمة) هي أخطر ما يمس المصالح الأوروبية، على أساس الروابط الجغرافية، والاقتصادية، والسياسية، مع منطقة «الشرق الأوسط»، واعترافهم بأن هناك حدودًا لما يمكن أن تقوم به الدول الأعضاء إلى جوار الدول الأربع الكبرى (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا)، ولكن بإمكانها الاتفاق على عدد من المبادئ التي يمكن أن تمثل قوة ضغط تعجِّل بحل الأزمة، طبقًا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، الصادر في ٢٢ تشرين/ نوفمبر ١٩٦٧[١٧]، حول الكيفية التي يتم بها حل «قضية اللاجئين»، وكيفية توطينهم، وتمويلهم، ومصير القدس إذا كان يتم تدويلها كليًا (موقف فرنسا)، أو يجري الاستفتاء حول مصيرها بين السكان (موقف بلجيكا)، أو أن يؤجل موضوعها إلى ما بعد التسوية النهائية بين الفلسطينيين، والإسرائيليين [١٨].

لقد تلقت فكرة تدويل القدس، في عام ١٩٦٩، تحديدًا ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، ضربة قاصمة، حين تنازل الفاتيكان عن قيادته للمجتمع الكاثوليكي في تبني هذا المشروع الذي كان الفاتيكان من أشد المؤيدين له، وأصدرت أمانة سر دولة الفاتيكان بيانًا، طالب فيه البابا، لأول مرة، بعدم تدويل القدس، مكتفيًا بالدعوة إلى إقامة وضع خاص، مع ما أسماه أمانة دولية لمدينة القدس، وتوفير الحماية المناسبة للأماكن المقدسة فيها. ولقد جاء هذا التغيير في الموقف نتيجة طبيعية لفشل جهود الفاتيكان، منذ أقدم على إرسال بعثات لتقصي الحقائق إلى القدس، وتعيين مندوب للبابا عام ١٩٦٩ في المدينة المقدسة، وهي الخطوة التي قابلتها إسرائيل بوضع العراقيل أمامها، لتعطيله عن أداء مهامه البابوية [١٩].

مع مطلع عام ١٩٧١، بدأت المساعي لتوحيد سياسات دول الجماعة الأوروبية، تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، تأخذ طابعًا عمليًا في ضوء الجهود التي تصدت لها فرنسا، ووزير خارجيتها، موريس شومان، فتمكنت من إقناع شركائها الأوروبيين بالتوصل إلى اتفاق بشأن رؤية أوروبية موحدة لتسوية أزمة الشرق الأوسط، التي حملت اسم «بيان شومان»، الذي كان أهم بنوده، فيما يختص بالقدس، التدويل الإداري للمدينة العربية القديمة، التي احتلتها إسرائيل، وكذا سائر الأماكن المقدسة، بموافقة الدول العربية المعنية، وبما يضمن لجميع الأطراف حرية الحركة، بينما أغفل القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨)، الحديث عن كامل المدينة المقدسة. وقد مارست إسرائيل جهودًا مضنية من أجل الحيلولة دون إصدار هذا البيان، مستخدمة في ذلك نفوذها، وعلاقاتها الدولية القوية مع «الأصدقاء الأوروبيين»، وفي مقدمتها هولندا، وألمانيا الاتحادية، ولكنها فشلت في التأثير على التوجه الأوروبي، الذي استمر في التحول نحو الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني [٢٠].

لقد تعرضت «وثيقة شومان»، إلى عملية المساومة، التي تمر بها معظم قرارات المجموعة الأوروبية، فبينما اعتبرتها الحكومة الفرنسية ملزمة، وجدت ألمانيا فيها مجرد ورقة عمل، أو توصية غير ملزمة، وعملت كل من هولندا، وبلجيكا على إبطال مفعولها [٢١]. وخلال الاجتماع المقرر في باريس في ١٤ آيار/ مايو ١٩٧١، تمت مناقشة حمل اسم «وثيقة باريس»، الذي أعلن فيه عن التوصل إلى اتفاق أوروبي بشأن تسوية أزمة الشرق الأوسط. وقد اصطدمت الجهود الرامية لإخراج هذه الوثيقة إلى العلن، بتحفظات من جانب بعض دول الجماعة (ألمانيا الاتحادية، هولندا، إيطاليا)، ورفض كل من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وإسرائيل، التي أنكرت تدخل دول الجماعة في تسوية النزاع، ولم تلق الوثيقة سوى ترحيب من الحكومات العربية، وفي أعقاب تلك الخطوة لم تتوقف محاولات دول المجموعة للخروج بموقف موحد مشترك لحل الصراع في الشرق الأوسط [٢٢].

يذكر أن المحتوى الكامل للوثيقة لم يعرف إلا عندما نشرته صحيفة «دي فيلت»، الألمانية، بعد الاجتماع الوزاري بأكثر من شهر، حيث لم يمثل هذا الاتفاق وجهة النظر الفلسطينية، كما أنه لم يتبنَ وجهة النظر الإسرائيلية في الدعوة للمباحثات المباشرة بين الجانبين المعنيين بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، فضلًا على أنه لم يعبر عن موقفهم تجاه الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل بشأن القدس من طرف واحد، مخالفة بذلك الموقف الدولي عمومًا، والأوروبي على وجه الخصوص، نصت الوثيقة على ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، الأمر الذي جعل إسرائيل تسعى إلى ممارسة الضغوط لمنع خروج تلك الوثيقة إلى النور [٢٣].

بعد اندلاع حرب تشرين الأول/ أكتوبر١٩٧٣، والموقف العربي الموحد فيها، واشتداد أزمة الطاقة، بدأت أوروبا تستيقظ من سباتها العميق، فسعت إلى اتخاذ موقف جديد من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، تضمنه بيان ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٧٣، الذي دعا فيه الاتحاد الأوروبى إلى بدء الحوار العربي ـ الأوروبي [٢٤].

في النصف الثاني من عام ١٩٧٥، بينما كان الحوار العربي ـ الأوروبي يحاول على الصعيد الفني شق طريق له، وقبل الاجتماع الثاني، الذي عقد في روما، تلبدت الغيوم في سماء الحوار، حين تحرك بعض الصهاينة من يهود أوروبا الغربية، إثر عملية «صهيون» الفدائية بالقدس، ونجحوا في استصدار قرار من البرلمان الأوروبي، في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٧٥، سجل فيه القلق الشديد تجاه ما أسماه «أعمال العنف» داعيًا مجلس الوزراء، واللجنة الأوروبية، إلى التعبير

عن هذا الشعور، في إطار الحوار العربي ـ الأوروبي، وتلا ذلك، مباشرة، عدة تصريحات عربية من «منظمة التحرير الفلسطينية»، والأمانة العامة للجامعة العربية التي ردت بشدة على هذا القرار، كما حرص الجانب العربي، في افتتاح اجتماع روما، في كلمته الافتتاحية، أن يتحدث، صراحة، عن «محاولات بعض الأطراف، والقوى، عرقلة الحوار، وإيقافه، ونشاط هذه المحاولات، التي تركزت على أوروبا، واستطاعت أن تلبِّد بعض الغيوم في سماء الحوار». وأشار الجانب العربي صراحة إلى قرار البرلمان الأوروبي، والرد عليه، بوضوح، مذكِّرًا بظاهرة تكرار محاولات عرقلة الحوار قبيل أي اجتماع له [٢٥].

يذكر أنه لولا جهود البعض، من الطرفين المؤمنين بالحوار، وأهميته، لأمكن لهذا التحرك الصهيوني أن يعرقل سيره نظرًا لأهمية الدور الأوروبي تجاه قضية فلسطين، والصراع الدائر في المنطقة، وقد كانت تلك الجهود عاملا أساسيًا في تهيئة المناخ السياسي المحيط بالحوار، إما بتقدمه، أو تراجعه. من ناحية أخرى بدا واضحًا، في اجتماع أبو ظبي، مدى تأثير الموقف الأوروبي، وموقفه المعارض لإدانة الصهيونية، كحركة عنصرية استيطانية، اغتصبت أرض فلسطين، وأراضي أخرى عربية، سورية ومصرية، في قلب الوطن العربي، من أثرٍ سيئ على الجانب العربي.

لقد وقعت المجموعة الأوروبية في تناقض وحيرة واضحين بعد زيارة الرئيس المصري السابق، محمد أنور السادات، للقدس في (١٩/ ١١/ ١٩٧٧)، وتوقيع اتفاقية كامب دايفيد (١٩٧٨)، مع الكيان الصهيوني، فقد فوجئت المجموعة التي دأبت على الدعوة إلى مفاوضات سلام، تشترك فيها كل الأطراف المعنية، منذ عام ١٩٧٣، بما فيها ممثلو الشعب الفلسطيني، بمبادرة السادات ـ التي رحبت بها ـ تدخل في مفاوضات ثنائية، بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية تحديدًا، والتي لم تطفئ فتيل الصراع في المنطقة، بل احتدم بصورة أشد على الجبهات الأخرى، وخاصة الجبهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية؛ لذا لم يتقدم الموقف الأوروبي خطوة واحدة في القضية، بعد توقيع «اتفاقية كامب ديفيد» (١٩٧٨)، و«اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية» (١٩٧٩)، وقد جاءت البيانات اللاحقة للمجموعة وقد غلب عليها طابع التأييد المشروط، أو التأييد الحذر، في أعقاب توقيع «معاهدة الصلح المصرية ـ الإسرائيلية» (آذار/ مارس ١٩٧٩)، كخطوة أولى في اتجاه تسوية شاملة، وليس سلام منفرد، كما جاءت في «بيان لندن»، (٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٧)، كما أصدرت المجموعة، في ١٨/ ٦/ ١٩٧٩، بيانًا أدانت فيه كافة السياسات الاستيطانية الإسرائيلية، خاصة بعد أن بدأت المصاعب، والعراقيل الكبيرة تواجه مسيرة السلام المصرية ـ الإسرائيلية [٢٦].

جدير بالذكر أن المجموعة لم تتمكن، آنذاك، من أن تلعب دورًا مشاركًا في عملية التسوية، أو في توجيهها، بما يتناسب مع مصالح تلك المجموعة، وأهدافها، واقتصرت جهودها على مجرد «إعلان مبادئ»، ومحاولة البحث عن تسوية سلمية، وهو ما يعكس موقعها، وموقفها، في تلك الفترة على الصعيد العالمي.

لقد حدثت جملة من المتغيرات الأوروبية، والأمريكية، جعلت التحرك الأوروبي، منذ عام ١٩٨٠، تابعًا، وليس بديلًا، أو مستقلًا عن التحرك الأمريكي، فقد سجل الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية التزامًا ملحوظًا بالموقف الأمريكي، مقارنة بالمرحلة السابقة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٠)، من الإصرار على ضرورة الاعتراف الفلسطيني بقراريْ مجلس الأمن (رقمي ٢٤٢، ٣٣٨)، بحق إسرائيل في الوجود، والتخلي عن الكفاح المسلح، وإعادة النظر في «الميثاق الوطني» الفلسطيني، وهي شروط لا تختلف عما وضعته المجموعة الأوروبية، في سبيل فتح حوار مع «منظمة التحرير الفلسطينية» [٢٧].

بدأت عودة القدس إلى دائرة اهتمام الجماعة الأوروبية، مع «بيان البندقية»، عام ١٩٨٠، الذي اعترف بالأهمية الخاصة للمدينة المقدسة، بالنسبة إلى جميع الأطراف المعنية، وأكدت الجماعة على عدم قبول أي مبادرة خاصة تهدف إلى تغيير وضع القدس ـ وهو ما يعني رفض الجماعة الأوروبية اعتبارها عاصمة للكيان الصهيوني ـ وكذا رفضها أي اتفاق لا يتضمن حق حرية الدخول إلى جميع الأماكن المقدسة فيها. كما تناول البيان، للمرة الأولى، قضية الاستيطان في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، التي اعتبرتها الجماعة عقبة تقف أمام «مسيرة السلام في الشرق الأوسط». وقد حذرت كل من فرنسا، وبريطانيا، بصفتهما عضوين في مجلس الأمن الدولي، إسرائيل عام ١٩٨٠، من الاستمرار في خططها، لإعلان القدس عاصمة لها؛ لأنها بذلك «تكون قد تجاهلت إرادة المجتمع الدولي»، بحسب تعبير المندوب الفرنسي. لكن قضية القدس عادت إلى زاوية الإهمال في الفترة اللاحقة؛ لأن أوروبا لم تسع وراء تنفيذ، وتطبيق ما ورد في البيان، فلم يأت بيان (آذار/ مارس١٩٨٤)، وبيان اللوكسمبورج (نيسان/ أبريل ١٩٨٥) بذكرالمدينة المقدسة، في الوقت الذي كانت تتعرض فيه منذ عام ١٩٨٠ لمخططات صهيونية بالغة الخطورة تستهدف إضفاء الطابع اليهودي على المدينة، وتقليص الطابعين الإسلامي، والمسيحي [٢٨].

جدير بالذكربأن إسرائيل قد هاجمت «بيان البندقية»، ورفضت استقبال البعثة الأوروبية التي كان من المزمع وصولها إلى الشرق الأوسط، عقب صدور هذا البيان، الذي اعتبرته إسرائيل خضوعًا «للابتزاز النفطي العربي». لذا حرصت دول الجماعة على استخدام «الزعم» الإسرائيلي، نفسه، حيث صرح وزير خارجية ألمانيا الاتحادية، فالترشيل، بأن قرار الجماعة الأوروبية لم يتخذ تحت ضغط دول النفط العربي، وإنما كان من أجل توحيد الموقف الأوروبي في هذا المجال، والذي يرجع إلى عام ١٩٧١، وأنه ليس من الصحة، في شيء، التحدث عن الضغط العربي النفطي، بينما أكثر دول أوروبا كانت خارج نطاق المقاطعة العربية.

يذكر أن هذا الموقف الأوروبي، المتوازن، نسبيًا، هو الذي أخرجها من مجال الحظر النفطي، الذي تعرضت له هولندا، بسبب تحيُّزها الشديد لإسرائيل، الأمر الذي دفعها إلى مراجعة سياساتها تجاه القضية، وتعديل مواقفها بالموافقة على بيان تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٧٣، حتى تخفي دعمها للسياسات الإسرائيلية.

لقد تصاعدت المقاومة الفلسطينية في فترة زمنية معينة، من جانب بعض القوى السياسية الفلسطينية، واستهدفت مخاطبة السياسة الدولية، ولفت انتباهها إلى ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من ظلم، وعدوان، وذلك بطريقة غير مباشرة، أحيانًا، من خلال تصعيد النضال الثوري داخل فلسطين، أو بالمشاركة الفلسطينية المنظمة في الحروب العربية ـ الإسرائيلية، أو بخوض حروب فلسطينية ذاتية، تقريبًا، ضد إسرائيل (معركة الكرامة عام ١٩٦٨، ومواجهة الغزو الإسرائيلي للبنان، في أعوام (١٩٧٨، ١٩٨١، ١٩٨٢)، أو من خلال العمليات الفدائية الخارجية التي استهدفت بعض المصالح الأوروبية، والأمريكية، بعد تجاهل المجتمع الدولي كافة النداءات، والاستجداءات الفلسطينية، والقرارات الدولية التي اتخذت لصالح الحقوق الفلسطينية، مما كان يستوجب طرق الأبواب الغربية بالعنف، الذي أدى غرضه، وحقق أهدافه، في توقيت محدد، في مسار القضية الفلسطينية، ووضعها على خارطة الاهتمامات الدولية، والتراجع عنها، ووقف هذه العمليات حين بدأت تأتي بنتائج غير مرضية [٢٩].

لقد حدث تطور مهم، وملموس في الموقف الأوروبي، الذي أصدر «بيان مدريد»، في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٨٩،

ونص البند الخامس من البيان على اقتراح إجراء الانتخابات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لما يمكن أن تسهم فيه من دفع «عملية السلام»، وأن لا يستبعد أي حل، وأن تقوم المفاوضات النهائية على قاعدة قراريْ (٢٤٢، ٣٣٨) اللذين يقومان على مبدأ «الأرض مقابل السلام»، هذا الموقف الذي يبدو أكثر اقترابًا من موقف «منظمة التحرير الفلسطينية»، رغم أن القرار لم يذكر دور المنظمة فيه [٣٠].

كما اختفى الموقف الأوروبي من التعنت الإسرائيلي، تجاه ضم ممثلين للقدس العربية إلى الوفد الأردني ـ الفلسطيني؛ نظرًا لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تسمح لأوروبا بلعب أي دور سياسي حتى يتمكنا من فرض «التسوية» التي تريدها هي وإسرائيل، واكتفت بإعطاء أوروبا دور الممول للمساعدات، والمشروعات الاقتصادية.

منذ عام ١٩٩٣، استبعدت القدس من جميع الاجتماعات الأوروبية، والدولية، إيثارًا لعدم الانغماس في الشؤون العربية، وقضايا الصراع في «الشرق الأوسط»، ثم الانشغال باتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة، وأريحا، وتأجيل قضية القدس إلى المفاوضات النهائية ما بين الجانبين الفلسطيني، والإسرائيلي، وهو ما تريده إسرائيل، في المرحلة الراهنة، حتى تكون قد استكملت تهويد القدس، وتغيير الواقع على الأرض.

لقد حاول الوطن العربي تنشيط، وتفعيل الدورالأوروبي؛ لما له من تأثير كبير في حلبة الصراع الدولي، مؤهل للتعاظم تجاه قضية القدس، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومحاولة للتغلب على الرفض، والتعنت الأمريكي المستمر، لقيام دور آخر مواز، أو متقاطع مع دورها. لذا عمد العرب إلى تذكير الجانب الأوروبي، وعلى رأسها الفاتيكان، بأن المحافظة على مصالحه في المنطقة تقتضي منه إعادة النظر في موقفه من القدس، وفلسطين؛ لأنه من غير المقبول أن تدفع الدول العربية ضريبة الخضوع الأوروبي للسياسات الأمريكية، أو تتحمل ما تدعيه من عذاب الضمير إزاء اليهود. لذا رحب العرب ببعض المواقف الأوروبية الجماعية، والقومية التي اتخذتها، في الفترة الأخيرة، ومنها التصويت السنوي لقرارات الجمعية العامة، الرافضة لضم القدس العربية إلى إسرائيل، وسياسة تهويدها عبر الاستيطان، وتفريغها من السكان العرب [٣١]، وكذا رفض الجانب الأوروبي قرار الكونجرس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وقرارالجماعة، في نهاية عام ١٩٩٦، بتعيين مبعوث أوروبي لها في منطقة الشرق الأوسط، وقد اعتبر العرب ذلك بداية إيجابية لدور أوروبي نشط في المنطقة.

من ناحية أخرى، استمر الرفض الإسرائيلي ـ بمساندة أمريكية ـ للتدخل الأوروبي في المنطقة، ويجيء في هذا الصدد تصريح وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، أبا إيبان، الذي ذكر فيه «إنه لا توجد دولة في العالم، بما فيها الولايات المتحدة، يحق لها التدخل، والاحتجاج على الأعمال التي تقوم بها إسرائيل في القدس العربية...». كذا تأكيد أحد رؤساء وزراء إسرائيل السابقين، إيهود باراك في انتخابات الكنيست عام ١٩٩٩، ما نصه: «إن الحزب (العمل) سوف يحافظ على القدس موحدة إلى الأبد، وإنه لن يوافق أبدًا على العودة إلى حدود عام ١٩٦٧»، وهو ما أكده رئيس وزراء إسرائيل الأسبق إسحاق رابين، في احتفالية توقيع اتفاق أوسلو في واشنطن في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣. ما نصه: «إن إبقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل تحت سيادتها من القضايا الرئيسية لإسرائيل»، وصولا إلى إيهود أولمرت وقوله عندما كان رئيسًا لبلدية القدس: «إن المجلس البلدي وضع نفسه في سباق مع الزمن، وذلك على قاعدة قطع الشك باليقين على وحدة القدس، والسيادة الأبدية لدولة إسرائيل عليها»، ومن بعدها بدأت تتصاعد وتيرة تهويد المدينة المقدسة، في منهجية مبرمجة، لطمس هويتها العربية، ومعالمها الأثرية التاريخية [٣٢].

لقد استغلت إسرائيل الضعف الأوروبي تجاهها، وتقديم إسرائيل ذاتها إلى دول الجماعة كجزء من الغرب الأوروبي، بمستوطنيها، وتاريخها، وممارستها السياسية، وقيمها الحضارية، والذي تمت ترجمته من خلال اتفاقيات التعاون التي أبرمتها الجماعة مع إسرائيل في المجالات المختلفة ما بين عامي (١٩٦٤ و١٩٧٥)، حتى بلغت العلاقة الإسرائيلية بالجماعة الأوروبية مرتبة تالية مباشرة للعلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية، من حيث ما تحققه إسرائيل من مكاسب، كما لجأت إسرائيل إلى ابتزاز الجماعة، وخاصة ألمانيا، التي حصلت منها على ما يقارب (٨٦٢,٥ مليون دولار)، حتى عام ١٩٦٤، كتعويضات عن المحرقة النازية ضد اليهود، التي ظلت إسرائيل تلوِّح بها، كلما حاولت أوروبا مساندة القضية الفلسطينية، أو حتى اتخاذ موقف متوازن منها، واتهام أوروبا بمعاداة السامية، وهو ما دفع أوروبا إلى اتباع الحذر منذ بدء الصراع العربي ـ الإسرائيلي في تعاملها مع الطرفين [٣٣].

لقد اتسم الموقف الأوروبي، خلال الستين عامًا الماضية، بمراعاة علاقاتها مع إسرائيل، أثناء اقترابها من القضية الفلسطينية، سواء على صعيد البيانات الصادرة عن التعاون السياسي الأوروبي، أو مواقفها في اجتماعات الحوار العربي ـ الأوروبي، أو أسلوبها في التصويت على قرارات الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية عمومًا، والقدس خصوصًا، والتي اقتصرت على شجب الممارسات، والإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس منذ بداية عام ١٩٦٧، وصولًا إلى منتصف كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، حيث أشار تقرير «سري»، صدر عن الاتحاد الأوروبي، وكشفته صحيفة «الغارديان»، اللندنية، تحت عنوان «تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي بشأن القدس الشرقية»، إلى ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، في المدينة المقدسة، ومحيطها، واستمرارها في «تنفيذ» خطة ضم غير قانونية للقدس الشرقية، من أجل منع الفلسطينيين من جعلها عاصمة لدولتهم المستقلة، وذلك عبر «توسيع المستوطنات»، لتكرس الوجود الإسرائيلي اليهودي في القدس الشرقية، وتخفيض تصاريح العمل للفلسطينيين، وفرض نظام ضرائب خاص (تمييزي على العرب) [٣٤]، فضلًا على سياسة هدم المنازل العربية المقامة في قرية سلوان القريبة من القدس، واعتماد نظام مشدد لإصدار تصاريح البناء، وبناء الجدار العازل، من أجل ضم مناطق فلسطينية في البلدة القديمة، وضواحيها [٣٥]، وكذا فصل القدس الشرقية عن الغربية. ومع استكمال بناء ذاك الجدار سوف تسيطر إسرائيل على كل الطرق المؤدية إلى القدس الشرقية.

كما أن استمرار إغلاق المؤسسات الفلسطينية أضعف الاقتصاد الفلسطيني في المدينة، وعطَّل التنمية في بقية المدن الفلسطينية [٣٦].

كما أوضح التقرير مجموعة من الحقائق المرتبطة بالمشروع الاستيطاني الإسرائيلي، أن بلدية القدس لا تنفق أكثر من ٥ ـ ١٠ ٪ من ميزانيتها على مناطق العرب الفلسطينيين شرق المدينة، والذين يشكلون ثلث سكان القدس، تاركة إياهم يفتقدون الخدمات، والبنية التحتية المتهالكة، لافتًا إلى أن سلطات الاحتلال لا تصدر أكثر من (٢٠٠) ترخيص للبناء، سنويًّا، للمساكن الفلسطينية، ولا تخصص لهم سوى ١٢ ٪، فقط، في القدس الشرقية لأغراض السكن، الأمر الذي أدى إلى بناء العديد من المنازل دون ترخيص، هُدم منها نحو (٤٠٠)، فيما بين عامي ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨، وهناك أوامر بهدم ألف منزل لم تنفذ بعد. كما أوضح التقرير بأن الاستيطان في شرق المدينة يتم بتسارع كبير، منذ بدء محادثات «أنابوليس» للسلام، في أواخر عام ٢٠٠٧، وقد قدمت طلبات لبناء نحو ٥٠٠,٥ وحدة سكنية في مستوطنات جديدة، تم الترخيص لثلاثة آلاف منها حتى الآن، وأن هناك نحو ٤٧٠ ألف مستوطن في الأراضي المحتلة، بينهم ١٩٠ ألف في القدس الشرقية وحدها [٣٧].

كما أن هناك مخططًا لبناء ٣٥٠٠ وحدة استيطانية جديدة، وحديقة صناعية، ومركزين للشرطة، وبعض المنشآت الأخرى، فضلا على أن لدى إسرائيل خططًا للتوسع في سلوان، خارج المدينة المقدسة [٣٨].

يصف التقرير إجراءات إسرائيل في القدس الشرقية المحتلة بأنها «انتهاك لـ(خارطة الطريق) الأمريكية، والقانون الدولي، وأن ذلك يقلص من فرص التوصل إلى حل دائم بشأن القدس، ويهدد بجعل فرصة التوصل لأى اتفاق على أساس التعايش السلمي غير ممكنة بين الطرفين». ونتيجة للضغوط الأمريكية، والإسرائيلية، في ظل التقارب، الذي حدث مؤخرًا، في العلاقات بين إسرائيل، وأوروبا، قرر الاتحاد الأوروبي عدم تبني التقرير، أو حتى الموافقة على نشره، مكتفيًا بالتنديد بالمشروع الاستيطاني الإسرائيلي في القدس المحتلة، والضفة الغربية، وتحت دعوى أن أوروبا تشارك، بشكل فعال، في «المسيرة السياسية»، من جهة إرسال مراقبين حدوديين، أوروبيين إلى معبر رفح، وتشكيل بعثة أوروبية لتطوير الشرطة الفلسطينية [٣٩]. وغابت الإرادة السياسية الأوروبية لتحقيق، وتنفيذ القرارات الدولية، سعيًا للوصول إلى تسوية عادلة تعيد القدس العربية إلى أصحابها الشرعيين.

غنيٌّ عن القول بأن الجماعة الأوروبية لن تعنى بتسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية، إلا في حالة شعورها بقدرة الجانب العربي على تهديد المصالح الأوروبية في المنطقة. فإذا كانت دول أوروبا قد طوت صفحة الاضطهاد الديني داخل أقطارها، وكذا الاستعمار الأوروبي الاستيطاني، فضلًا على الاستعمار بأشكاله الأخرى خارج القارة، وأدانت كل ما اقترن بتلك السياسات من مفاهيم عنصرية، فلا بد لها من إعادة النظر في موقفها من الكيان الصهيوني، ومشروعه الاستعماري العنصري الإقصائي، والموقف الأوروبي المؤيد له، كحل عنصري، يقوم باستلاب حقوق أصحاب فلسطين الشرعيين، عبر حملات تهجير يهود أوروبا إليها، بدلًا من العمل على حلها، وفقًا لقيم، ومفاهيم العصر، بتوفير حق المواطنة الكاملة لكل يهودي في وطنه الأصلي، وضمن قوميته، وليس اصطناع قومية زائفة ـ غير ممكنة عمليًا ـ لليهود تحت اسم «الصهيونية».

* * *

هوامش الفصل السابع:

(١) محمد خالد الأزعر، **الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٩٠، ص ١٩، ٢٠، ٣٩، ٥٦.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٦٥.

(٣) جوزيف حبيب، الرؤية الأوروبية لقضية القدس، **صامد الاقتصادي**، (عمان)، العدد ١١٠، تشرين الأول/ أكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، ص ١١٧.

(٤) عوض خليل، **الصراع العربي ـ الإسرائيلي، في إطار الحوار العربي ـ الأوروبي**، سلسلة «دفاتر عربية»، شرق برس، نيقوسيا، ١٩٩٠، ص ١٤.

(٥) **المصدر نفسه**، الصفحة نفسها.

(٦) د. أحمد صدقي الدجاني، **الحوار العربي ـ الأوروبي، وجهة نظر عربية**، ووثائق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٨٩.

(٧) حبيب، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٣.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ١١٣.

(٩) الأزعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩، ٥٤، ٥٦.

(١٠) خليل، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧.

(١١) حبيب، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٨.

(١٢) تيسير النابلسي، **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية**، سلسلة «كتب فلسطينية»، العدد ٦٢، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١١٩.

(١٣) خليل، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧.

(١٤) النابلسي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٠.

(١٥) الأزعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٩.

(١٦) نابلسي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٩، ١٢٦.

(١٧) خليل، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥.

(١٨) الأزعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٢.

(١٩) النابلسي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٧، ١١٨.

(٢٠) حبيب، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٢، ١٣٢.

(٢١) الأزعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٤.

(٢٢) الدجاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٠.

(٢٣) خليل، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥، ١٦.

(٢٤) الأزعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٣، ١٣٥.

(٢٥) الدجاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٠، ١٠٠.

(٢٦) خليل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩، ٥٠، ٥١، ٦٨.

(٢٧) الأزعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٢، ١٥٣.

(٢٨) حبيب، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٢.

(٢٩) النابلسي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٦، ١٤٠، ١٤١.

(٣٠) خليل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨، ٦٩.

(٣١) حبيب، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦.

(٣٢) **الجزيرة**، الموقف الأمريكي من دور الاتحاد الأوروبي في الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٨:

.www.aljazeera.net

(٣٣) الشرق الأوسط، **تقرير الاتحاد الأوروبي المحظور ـ ممارسات إسرائيل في القدس الشرقية**، العدد ٩٨٨٠، ٢٠٠٥ . .aawsat com

(٣٤) **موقع عرب ٤٨**، خارجية الاتحاد الأوروبي تؤجل مناقشة تقرير يتناول الاستيطان في القدس المحتلة، ٢٠٠٥ . .www.alquds com

(٣٥) محمد سعيد، الاتحاد الأوروبي: إسرائيل تسرع تهويد القدس، **الأخبار**، (القاهرة)، ١٣أبريل/ نيسان، ٢٠٠٩. .www.al akhbar.com

(٣٦) **مركز إعلام القدس**، الاتحاد الأوروبي: ممارسات إسرائيل في القدس المحتلة، ٢٠٠٩.

www.qudsmedia.net

(٣٧) **القدس، الاتحاد الأوروبي**: إسرائيل تعمل على ضم القدس الشرقية، ٧ مارس، ٢٠٠٩.

www.alquds.com

(٣٨) موقع عرب ٤٨، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٩) الشرق الأوسط، **مصدر سبق ذكره**.

* * *